**أثر الخصخصة على فرص العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1991-2015)**

**الجوهرة احمد الجبير[[1]](#footnote-1) د. نشوى مصطفى علي[[2]](#footnote-2)**

**الملخص:** هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الخصخصة على فرص العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة في أنها بحثت العلاقة بين الخصخصة وفرص العمل, في حين اقتصرت الدراسات السابقة على أثر الخصخصة على متغيرات أخرى. واعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات, بالإضافة إلى الأسلوب القياسي في صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وجاءت النتائج لتفيد بأن الخصخصة تؤثر طردياً على فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** الخصخصة - فرص العمل – المملكة العربية السعودية**.**

**The Impact of Privatization on Employment Opportunities in Saudi Arabia During the Period (1991-2015)**

**Aljohara Ahmed Aljubair Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohamed**

**Abstract:** The study aimed to analyze and estimate theimpact of privatization on employment opportunities in Saudi Arabia during the period (1991-2015**)**, where the main contribution of this study was that it examined the relationship between the privatization and employment opportunities while previous studies focused only on the impact of privatization on other variables. The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts. As well as the econometric method through formulate multiple regression model, which was estimated by ordinary least squares method (OLS). It concluded that privatization affects positively employment opportunities in Saudi Arabia.

**Keywords:** privatization - employment opportunities - Saudi Arabia.

**المقدمة:**

تعد الخصخصة أداه لإصلاح الوضع الاقتصادي. إذ ترتكز أهمية الخصخصة على خفض الانفاق الحكومي ومواجهه عجز الموازنة, والحد من تدفقات رؤوس الأموال للخارج, وتنويع الاقتصاد لتدعيم دور القطاع الخاص, ورفع الكفاءة الاقتصادية, وانعاش السوق, وتوفير مزيد من فرص العمل.

وقد تؤثر الخصخصة على سوق العمل تأثيراً ايجابياً أو سلبياً, حيث تؤدي الخصخصة إلى توفير مزيد من فرص العمل من خلال الاهتمام النسبي لدى القطاع الخاص بتوظيف مزيد من العمال, في سياق اهتمامه برفع الإنتاجية والكفاءة, فضلاً عن تطوير أداء الشركات المراد تحويل ملكيتها من العام إلى الخاص. ومن ناحيه أخرى, قد يؤدي انتهاج سياسة الخصخصة إلى الاستغناء عن بعض العمالة وتسريحهم.

**مشكلة الدراسة:**

تتجه المملكة العربية السعودية إلى تنشيط سياسة الخصخصة في الآونة الاخيرة من خلال ازماعها خصخصة شركات كبرى على رأسها شركة ارامكو؛ كوسيلة لتقليل العجز في الميزانية العامة. هذا رغم أن سياسة الخصخصة لم تأخذ معدلات سريعة في السنوات السابقة, اذ تشير الإحصائيات إلى أن الشركات التي تمت خصخصتها في المملكة العربية السعودية ارتفعت بشكل بسيط عام2013 بنسبة (0.6%) مقارنة بالعام1991 (0.3%).

ويتباين تأثير سياسة الخصخصة على سوق العمل في المملكة, فلقد نتج عن اتباع سياسة الخصخصة فقدان بعض العاملين في القطاع الحكومي لوظائفهم, حيث تشير الاحصائيات إلى انخفاض نسبة (العمالة/عدد السكان) في عام 2000 بنسبة (46%) مقارنة بالعام 1991 (51%). إلا أنه في سنوات أخرى, شهدت مزيداً من فرص العمل إذ تشير الاحصائيات إلى ارتفاع معدل فرص العمل في عام 2013 بنسبة (52%) مقارنة بالعام 2000 (46%).

ونظراً لتباين هذه المؤشرات فإن دراسة الأثر النهائي لسياسية الخصخصة على سوق العمل يستدعي طرح التساؤل التالي: ما تأثير الخصخصة على توفير فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟

**فرضية الدراسة:**

تعتمد فرضية الدراسة على ما يلي:

"تؤدي زيادة الخصخصة إلى زيادة معدل فرص العمل في المملكة العربية السعودية".

**هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الخصخصة على توفير فرص العمل في المملكة العربية السعودية, من خلال توضيح النظريات والدراسات السابقة, والوقوف على أسباب وخصائص قيام الخصخصة, وأثرها في توفير فرص العمل, وقياس تأثير الخصخصة على توفير فرص العمل في المملكة العربية السعودية, من خلال بناء نموذج قياسي سعياً للوصول إلى نتائج وتوصيات, قد تسهم في توجيه صانعي ومتخذي القرار إلى الدور الذي تؤديه الخصخصة في تأثيرها على توفير فرص العمل, وبالتالي دعم جهود الدولة في انتهاج هذه السياسة.

**أهمية الدراسة:**

اختلفت الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على أثر الخصخصة على فرص العمل, في حين أن الدراسات السابقة ركزت على متغيرات أخرى. كذلك تتميز الدراسة الحالية في أنها تطبق في المملكة العربية السعودية, في حين أن الدراسات السابقة طبقت على دول مختلفة. كما أن الدراسة الحالية تَختلف عن الدراسات السابقة في أنها تناولت فترة زمنية حديثة. كما أن الدراسة الحاليّة تطبق الاسلوب القياسي بينما اقتصرت الدراسات السابقة على الأسلوب الوصفي التحليلي.

**نطاق الدراسة:**

تطبق الدراسة على المملكة العربية السعودية؛ وذلك لزيادة اهتمامها بالآونة الاخيرة بخصخصة شركاتها الكبرى, حيث تم استخدام الفترة من عام 1991 إلى 2016 نظراً لتوافر البيانات.

**منهجية الدراسة:**

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال شرح مفاهيم واثار الخصخصة على فرص العمل, وتحليل البيانات, والمقارنة.

كما تعتمد الدراسة على الاسلوب القياسي وذلك لتحديد اثر الخصخصة على فرص العمل في المملكة العربية السعودية, من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

**خطة الدراسة:**

تنقسم الدراسة الحالية إلى عدة اجزاء؛ حيث يتناول الجزء الأول على النظريات والدراسات السابقة. في حين يتطرق الجزء الثاني الإطار التحليلي على العلاقة بين المتغيرين في المملكة العربية السعودية, ويقيس الجزء الثالث هذه العلاقة من خلال صياغة النموذج القياسي, واخيراً تختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

1. **الإطار النظري**

يستعرض الإطار النظري التعريف بنظرية النظام الرأسمالي والاشتراكي والمختلط, ونظرية التشغيل لكينز, كذلك يتطرق إلى مفهوم وأهداف الخصخصة, وأهم المقومات لنجاحها, وأثرها, ومفهوم وأهمية سوق العمل.

**1\1. التأصيل النظري والدراسات السابقة:**

لم تتطرق النظريات لدراسة العلاقة المباشرة بين الخصخصة وفرص العمل, ولكن هناك نظريات تفسر آلية الاقتصاد الحر والاقتصاد المركزي, والتي تندرج تحتها نظرية النظام الرأسمالي والاشتراكي والمختلط, وأيضاً النظريات التي تخص فرص العمل مثل نظرية التشغيل والتوظف لكينز.

تُعبر النظرية الرأسمالية [عن النظام](http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/tags/30835/posts) الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية للأفراد في إدارة وتيسير وممارسة النشاط الاقتصادي, والتنافس فيما بينهم بهدف تحقيق المكسب المادي. وتلعب المنافسة فيه دوراً كبيراً فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين؛ إذ تتجه الأسعار للانخفاض ويتم خروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة(عبدالله 1987, حبش 2011).

تتميز نظرية النظام الاشتراكي الشيوعي لماركس بإحلال ملكية الدولة لعوامل الانتاج محل الملكية الخاصة, إذ تمتلك الحكومة جميع الموارد المالية والبشرية. فالحكومة تقرر الخطط, وكيفيه استخدام الموارد الاقتصادية, ويرفض هذا النظام منطق الحرية الاقتصادية. ولكن يُؤخذ على النظام الاشتراكي بعض العيوب في اختيار السلع لإشباع الحاجات طبقاً للمعايير الخاصة, ويضع قيوداً على مشروعات الأفراد في الإنتاج والعمل والاستهلاك(عيد 1993, حبش 2011).

تختلف نظرية النظام المختلط إذ تعتمد على دور القطاع الخاص والقطاع العام معاً تبعاً لمرحلة التطور الاقتصادي, أي لا تلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تماما وكذلك لا تجعلها في يد الحكومة كاملة، والهدف منها ترك الحرية الاقتصادية مع منع الاحتكارات, ورقابة الدولة لضمان مصلحة المنتج والمستهلك سواء، وبذلك يمكن التخلص من مساوئ الملكية الخاصة والملكية العامة وتتاح مرونة أكثر للنشاط الاقتصادي(جلال 1974, سالم 1997).

ومن ناحية أخرى بُنيت نظرية كينز في التشغيل على أن الأجر يساوي الناتج الحدي للعمل, أي أن أجر العامل يساوي القيمة التي ستفتقد لو تم تخفيض التشغيل بوحدة واحدة, لكن هذا التساوي قد يضطرب لو كانت المنافسة والأسواق غير كاملة, وكذلك يرى "كينز" أن الاقتصاد الرأسمالي يسوده التنافس على النشاط الاقتصادي, ويفترض في الحالة التنافسية أن الزيادة في الطلب النقدي تدفع المشروعات إلى الزيادة في الإنتاج جرياً وراء الربح وبالتالي تؤدي إلى زيادة فرص العمل(كينز 1936, عمر 2007).

وجاءت بعض الدراسات السابقة التطبيقية لتؤكد ما جاء في النظريات السابقة, حيث اتفقت دراسة (Al-Ahmari 1988, محمد 2008, الامين 2008, مهدي 2010), على أن نظرية النظام المختلط هي الأساس التي تعتمد عليها سياسة الخصخصة, كما توصلوا إلى عديد من النتائج ومنها الآثار التي تمارسها الخصخصة على الاقتصاد, والتي قد تكون لها آثار سلبية مثل ما ورد في دراسة (1988 (Al-Ahmri, التي أوضحت إلى أن هناك مشكلات يمكن أن تنتج عن الخصخصة, ومنها تحجيم دور الدولة, وارتفاع تكاليف الحصول على الخدمات.

ومن ناحية أخرى الآثار الإيجابية, حيث وضحت دراسة (محمد 2008), بالتطبيق على مصنع النيل للإسمنت خلال الفترة 1998-2006, إلى ضرورة تطبيق الخصخصة لتحسين الأداء الاقتصادي. كذلك اتفقت دراسة (مهدي 2010), إلى أن هذه السياسة تؤدي لرفع كفاءة وفعالية أداء مشروعات القطاع العام. وتطرقت دراسة (الامين 2008), لأثر الخصخصة على أداء المؤسسات العامة بالتطبيق على قطاع الاتصالات بالسودان خلال الفترة 1995-2006, إلى تكلفتها وعدم مرونتها الإدارية.

وأيضاً تناولت الدراسات موضوع الخصخصة من خلال تحليل تأثيرها على متغيرات أخرى, ولكن لم تتطرق لأثرها على سوق العمل بشكل مباشر مثل ما ورد في دراسة القضاة(2006), حيث توصلت إلى معرفة أثر الخصخصة على الرضاء الوظيفي, وأكدت على وجود علاقة إيجابية بين اتجاهات الموظفين ودرجة الرضا, إذ تؤدي الخصخصة إلى تحسين ظروف العمل. وبالمقابل تطرقت دراسة ديوب(2006), إلى الدور الإيجابي التي تحققه عملية الخصخصة في تطور القطاع الاقتصادي, وتحقيق زيادة في مساهمه القطاع الخاص.

واستعرضت دراسة (الجزاف 1996), عدة تجارب دولية في الخصخصة, والتي استندت على الأسلوب الوصفي, وتوصلت من خلال ذلك إلى أن ضعف الاقتصاد كان الدافع الرئيس لعمليات الخصخصة, واختلاف أهداف الخصخصة من دولة لأخرى أدى إلى اختلاف أسباب تنفيذها لتناسب الهدف المرجو من تحقيق سياسة الخصخصة. وأكدت النتائج على أنه لا يمكن الحكم بأفضلية تطبيق نظام الخصخصة في دولة على حساب دولة اخرى.

**2/1 مفهوم وأهداف الخصخصة:**

يتفاوت مفهوم الخصخصة من مكان إلى آخر, ومن دولة إلى أخرى, وبالإشارة إلى مفهوم الخصخصة يرى "بادوشيبا" مدير البنك المركزي الإيطالي أن الخصخصة "هي سياسة ومرحلة من سياسات التحرر الاقتصادي, تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة, باستخدام عديد من الأساليب المتاحة والملائمة". وبالمقابل عرف البنك الدولي الخصخصة على انها "الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتملكها"(لطفي 2010, حبش 2011).

يتضح مما سبق, أن الخصخصة هي الآلية الجوهرية لعملية إعادة هيكلة الاقتصاد القومي بأسلوب تحويلي من خلال تغيير نمط الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وفقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية, في ضوء مجموعة من السياسات الاقتصادية والإدارية التي تعتمد على آليات الأسواق وتنشيط المنافسة وتطوير الكفاءة الاقتصادية وخلق فرص جديدة وزيادة الإنتاجية والحد من البيروقراطية وتخفيف الأعباء المالية؛ لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية(عامرية 2010).

وبالمقابل تهدف سياسة الخصخصة إلى الربح وتستغل الموارد بالشكل الأمثل وتعتمد على اتباع أحدث الأساليب العلمية والادارية والتنسيق والتنظيم الدقيق, لتحقيق الهدف أو الأهداف لرفع الكفاءة الاقتصادية, وتحقيق التقدم الاقتصادي, والاستقرار الاجتماعي, وتشجيع المواطنين على المشاركة في عملية التنمية من خلال شراء الأسهم[[3]](#footnote-3) المطروحة للبيع, لتحقيق الاهداف دون خسارة. وتفضل كثير من الدول إعادة تنظيم القطاع العام تمهيداً للانتقال باتجاه القطاع الخاص وإعادة هيكلته(حمزة 2003, بري 2005).

**3/1 مقومات الخصخصة:**

تتمثل أهم الدعائم والتوجيهات الأساسية لنجاح سياسة الخصخصة في جودة البيئة المحيطة بسياسة الخصخصة, والذي تتضمن ضرورة تهيئة واستثمار المتغيرات الاقتصادية بصورة ايجابية لتكون سنداً داعماً لسياسة الخصخصة. ولتحقيق نتائج إيجابية لابد من اتخاذ إجراءات تسبق سياسة الخصخصة وبعضاً يرافقها وأخرى تأتي بعد تطبيقها, ويمكن إجمال المقومات الضرورية لسياسة الخصخصة بمجموعة من المقومات من أهمها تكوين هيئة مستقلة للخصخصة, وتهيئة البيئة الاقتصادية, والتزام الحكومة بسياسة الخصخصة(سالم 1997**).**

تحظى سياسة الخصخصة بدعم القيادات السياسية في الدولة, إذ لابد من وجود هيئة مستقلة لديها صلاحيات واسعة في إدارة الخصخصة, فضلاً عن عدم ارتباط مصالحهم الشخصية بصورة مباشرة بالمؤسسات المرشحة للخصخصة, وأن تعمل بشكل عملي وشفاف وتبتعد عن الفساد لتحقيق مزيد من الكفاءة. وبالمقابل يتوقف نجاح عملية الخصخصة على البيئة[[4]](#footnote-4) الاقتصادية, حيث أن تحرير التجارة وإزالة القيود الحكومية المفروضة على الاسعار تعتبر من أهم العوامل لنجاح سياسة الخصخصة(عبدالرحيم 2011).

ومن ناحيه اخرىتواجه الخصخصة في البداية معارضة قوية من أصحاب النفوذ والمصالح, إذ يجب على الحكومة اتخاذ موقف قوي, وتهيئة الرأي العام لتقبل سياسة الخصخصة؛ لأن فشل هذه السياسة له اثآر تنعكس سلبياً على المجتمع. وأن الأسواق التي تتمتع بالكفاءة لا تنشأ بالصدفة, وإنما تكون ذات قرار وقوانين وسياسات حكيمة تعمل على تحقيقها بأسلوب رشيد, حيث لا يستطيع القطاع الخاص العمل إلا بجو سياسي مستقر يشعر المستثمرين بالأمان, مما يمكنه من تطبيق سياسة الخصخصة(لطفي 2010).

**4/1 آثار الخصخصة:**

يُستنتج مما سبق أن للخصخصة آثار اقتصادية إيجابية وأخرى سلبية, وتتوقف آثار الخصخصة على عديد من العوامل المرتبطة بها, مما يجعل كثيرٌ من الدول تتخذ الاجراءات اللازمة للاستفادة منالآثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية لسياسة الخصخصة, ومن هذه الآثار[[5]](#footnote-5)زيادة حجم الاستثمار الخاص المحلي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية, واتساع قاعدة الملكية, وارتفاع تكاليف المعيشة, وزيادة معدلات البطالة**(**احمد 2011, الخير 2008).

تدفع سياسة الخصخصة الأفراد ورأس المال والاستثمار لشراء الشركات العامة, أي تحويل المدخرات الخاصة إلى الاستثمار, مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية, وإنتاج السلع والخدمات بأسعار مناسبة وجودة عالية, وتحسين الإنتاج في إطار المنافسة الداخلية والخارجية, وأيضاً يترتب على سياسة الخصخصة زيادة الكفاءة في الإنتاج, أي إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات بأقل قدر من الموارد وتحسين جودة الإنتاج, مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية(حمزة 2003).

يعد اتساع قاعدة الملكية عاملاً له أهمية كبيرة, حيث يجعل الذين يمتلكون الأسهم وخاصة الأفراد يشعرون بالنجاح, مما يؤدي بصورة غير مباشرة إلى زيادة الاهتمام بأداء الاقتصاد القومي. وبالمقابل يترتب على ارتفاع الأسعار وخصخصة الخدمات العامة ارتفاع تكاليف المعيشة على الطبقة الوسطى في المجتمع, مما يؤدي إلى وقوع الجزء الأدنى منهم تحت خط الفقر[[6]](#footnote-6) ويترتب على ذلك استبعادهم من حقوقهم في المجتمع, كما يحصل رجال الأعمال على الجزء الأكبر من الدخل القومي(لطفي 2010).

تؤثر الخصخصة على معدلات البطالة فقد تؤدي إلى الاستغناء عن بعض الأيادي العاملة الزائدة عن المشروعات التي يتم تحويلها للقطاع الخاص, وبالتالي سينضم جزء من هذا الفائض من العمالة إلى سوق العمل, والجزء الآخر سوف يتم تسريحه مما يؤدي إلى زيادة البطالة. ومن ناحية أخرى يكون للخصخصة أثر إيجابي على العمالة, وذلك بافتراض أن القطاع الخاص سيخلق فرص عمل جديدة بمعدل أكبر مما يخلقه القطاع العام الذي تسوده اعتبارات أخرى غير اقتصادية. وباعتبار أن فرص العمل هو كل اهتمام الدراسة الحالية فإنه سيتم التطرق إلى مفهوم وأهمية سوق العمل(حبش 2011).

**5/1 مفهوم وأهمية سوق العمل:**

يعرَّفسـوق العمل بأنه "دائرة التبادل الاقتصادي الذي يبحث فيه الأفراد الراغبين في العمل عن فرص العمل, ويبحث فيها أصحاب الأعمال عن الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شـغل الوظائف الشـاغرة", أي أن سـوق العمل هو المجتمع الذى يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشـركات والأفراد الباحثين عن فرص عمل من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشـباب حديثي التخرج. ويطلق على سـوق العمل الذى يزيد فيه عدد فرص العمل المتاحة عن عدد الراغبين في العمل مصطلح سـوق العمل المحكم[[7]](#footnote-7) (عبدالمطلب 2004, حامد 2006) ـ

تعود أهمية سوق العمل إلى منع أو التقليل من توظيف الشخص الخطأ وغير المناسب, والذي سيكلف المنظمة كثيراً من حيث الرواتب والبدلات, وتعتبر عملية توفير فرص العمل من أهم أنشطة وإدارة سوق العمل لأنها تهدف إلى توفير أفضل العناصر من ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية, وبشكل متزامن تقتضي عملية تعيين الأشخاص دراسة مسبقة ودقيقة للوصف الوظيفي, وكذلك التعرف على مصادر الموارد البشرية والأخذ بعين الاعتبار الجانب الأخلاقي في عملية فرص العمل(عبدالمطلب 2004, قرنفل 2006).

**2. الإطار التطبيقي**

يتناول الإطار التطبيقي تجربة الخصخصة في المملكة العربية السعودية, وتطور سوق العمل السعودي.

**2/1 تجربة الخصخصة في المملكة العربية السعودية:**

لم تكن سياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية نتيجة لضغوط خارجة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي, ولكن وبالتزامن مع ما نص عليه قرار مجلس الوزراء عام 1970 أُعدت استراتيجية الخصخصة في المملكة العربية السعودية للاستمرار في زيادة حصة القطاع الخاص, وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني باتباع أفضل الوسائل المتاحة, بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي وتمكينه من القيام بدوره في الاستثمار والتمويل وفقاً لخطة التنمية الوطنية. حيث نصت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (58) على "زيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، كما ينص الأساس الاستراتيجي الثالث على "الاستمرار في سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهمات الاقتصادية والاجتماعية شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة، وحسن الأداء، وتشغيل المواطنين, وزيادة مساهمة الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"(عامرية, 2007).

وبالمقابل يبلغ عدد الشركات التي تم خصخصتها في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2015) كما ورد في شكل(1), ما يقارب 132 شركة. وتعتبر شركة سابك من أول الشركات التي تم خصخصتها بموجب السجل التجاري رقم 104 بتاريخ 4 يناير عام 1977, فهي مصنفة من ضمن قائمة أكبر عشر شركات بتروكيماوية عالمية، وأكبر شركة صناعية غير بترولية في منطقة الشرق الأوسط, حيث تملك حكومة المملكة العربية السعودية ما نسبته 70% من شركة سابك, أما النسبة المتبقية 30% فهي مملوكة للمواطنين في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. ومن ناحية أخرى, تأسست شركة الاتصالات السعودية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 171 بتاريخ [9 سبتمبر](https://ar.wikipedia.org/wiki/9_%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1)1998 , وسجلت كشركة مساهمة سعودية سنة 2003 حيث أدرجت الشركة 30% من أسهمها في [البورصة السعودية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9) في أكبر اكتتاب عرفته الأسواق العربية, إذ خصصت 20% من الأسهم المكتتبة للمواطنين السعوديين, وخصصت 5% للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية, و5% أخرى لمصلحة معاشات التقاعد(تداول, 2011).

**شكل(1): عدد الشركات التي تم خصخصتها في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001-2015)**

**المصدر:** أعد بواسطة الباحثة, اعتماداً على موقع تداول قسم ملف الشركات.

يلاحظ من الشكل(1), أن المملكة العربية السعودية في عام 2013 حققت ارتفاعاً ملحوظاً عن عام 2012, حيث كان عدد الشركات التي تم خصخصتها 6 شركات في عام 2012, ووصلت قيمتها إلى 16 شركة في عام 2013, وقد يعود ذلك إلى أن المملكة أولت اهتماماً كبيراً لسياسة الخصخصة في السنوات الأخيرة من خلال رغبتها في رفع كفاءتها الاقتصادية. وكذلك يلاحظ ارتفاع عدد الشركات التي تم خصخصتها في المملكة العربية السعودية في عام 2005 ويمتد هذا الارتفاع إلى عام 2009. ومن ناحية أخرى, يتضح انخفاض عدد الشركات في عام 2003 والذي يمتد إلى عام 2005, وقد يعود ذلك إلى أن الشركات التي تم خصخصتها لم تحقق ارباح كافية مما ادى إلى خسارتها وانخفاض اعدادها(لطفي 2010).

**2/2 تطور سوق العمل السعودي:**

شهد سوق العمل السعودي كثيراً من التغيرات خلال العقود الثلاثة الماضية, والتي بدأت مع بداية الخطط الخمسية للتنمية عام 1970. حيث قامت الحكومة بإعطاء السياسة الاقتصادية جل اهتمامها حرصاً منها على بناء اقتصاد وطني قوي, وقادر على تنفيذ متطلبات استمرار وتحقيق أهداف التنمية, حيث تبذل الدولة جهوداً مكثفة لتطوير الكوادر الوطنية القادرة على تنفيذ متطلبات استمرار وتحقيق أهداف التنمية. وذلك عن طريق تطوير مخرجات التعليم بحيث تتلاءم هذه المخرجات مع متطلبات سوق العمل الذي يعاني من غلبة العناصر الوافدة في هذه السوق وما يعنيه ذلك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي, فضلاً عن الآثار المباشرة التي تتمثل في الحد من فرص العمل المتاحة أمام الكوادر الوطنية على الرغم من تزايد أعداد حجم العمالة التي يطلبها السوق نظراً للنمو الطبيعي للسكان. فعند صدور خطة التنمية الأولى في عام 1970 كانت الدولة تمثل الموظف الأول للقوى الوطنية نظراً للتوسع الكبير في الخدمات الحكومية والخاصة التي تقدمها الدولة مما مكنها من استيعاب الأعداد الكبيرة المتقدمة لطلب العمل من المواطنين على مختلف مستوياتهم(الغرف التجارية, 2014).

ولقد بلغت مؤشرات قوى العمل والتوظيف في المملكة العربية السعودية حسب خطة التنمية التاسعة عام 1423ه, اعتماداً على القطاعات الاقتصادية المختلفة كما ورد في بيانات الهيئة العامة للإحصاء بنحو 51.2% من إجمالي العمالة التي يتوقع أن تستوعب 32.3% من إجمالي العمالة الوطنية. في حين تقدر احتياجات سوق العمل من العمالة اللازمة لتحقيق معدل النمو السنوي المستهدف للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال خطة التنمية التاسعة عام 1423ه, بحوالي 5.2% أي بنحو 8.17 مليون عامل في بداية الخطة، حيث تصل إلى نحو 9.4 مليون عامل في نهايتها، أي بزيادة قدرها 1.22 مليون عامل. وتتوزع هذه الاحتياجات من العمالة خلال مدة الخطة حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية, وفيما يلي يتضح من شكل(2) عدد العاملين بالنسبة لعدد السكان في المملكة العربية السعودية خلال الفترة **(**2001–2015).

**شكل(2): عدد العاملين بالنسبة لعدد السكان في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001–2015)**

**المصدر:** اعد بواسطة الباحثة, اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء (2015).

يلاحظ من الشكل(2), تطور عدد العاملين نسبة إلى عدد السكان في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام الاخيرة بما يتزامن مع الشركات التي تمت خصخصتها, حيث حققت في عام 2013 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 52% مقارنة بالعام 2006 بنسبة 48%, وفي عام 2009 حققت انخفاضاً ملحوظاً بمقدار 46% مقارنة بالعام 2008 بنسبة 48%, وقد يعود ذلك الانخفاض إلى ارتفاع معدل النمو السكاني لنفس السنة إلى ما يقارب 28 مليون نسمة وارتفاع نسبة البطالة إلى 5.1% (البنك الدولي 2008).

**3. الإطار القياسي:**

يتناول النموذج القياسي توصيف متغيرات النموذج, وتحليل مصفوفة الارتباط, واختبار سكون السلاسل الزمنية, وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل. ويهدف إلى قياس مدى تأثير الخصخصة على توفير فرص العمل, حيث يقدر نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات سلاسل زمنية لدولة المملكة العربية السعودية في الفترة (1991-2015).

يمثل C القاطع, أما 4β.....1β فهي تمثل معلمات النموذج. بينما يعبر Y (المتغير التابع) عن فرص العمل, ويقاس بمؤشر نسبة التشغيل إلى اجمالي عدد العمال, وبناءً على دراسة (نوير 2010), تشير نسبة التشغيل إلى إجمالي عدد السكان إلى آثاره المتعددة على البيئة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. ويعبر المتغير المستقل X1 عن الخصخصة, مقاسة بمؤشر عدد الشركات التي تم خصخصتها في المملكة العربية السعودية, وبناء على دراسة (القضاة 2006), من المتوقع أن تؤثر الخصخصة تأثيراً طردياً على كفاءة اقتصاد المملكة العربية السعودية. كما تعبر X2 عن إجمالي الانفاق الوطني, مقاسة بمؤشر إجمالي الإنفاق الوطني كنسبة من إجمالي الناتج المحلي, وبناء على دراسة (احمد 2011), يهدف الانفاق الوطني إلى زيادة نصيب القطاع الخاص ورفع الكفاءة وتوفير فرص العمل إذ يؤثر إجمالي الانفاق الوطني تأثراً ايجابياً على فرص العمل في المملكة العربية السعودية. بينما تعبر 3 Xعن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي, مقاسة بمؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كنسبة من الاسعار الجارية, وبناء على دراسة (مصطفى 2000), توصلت إلى العلاقة الطردية بين نمو الناتج المحلي وفرص العمل. وتعبر X4 عن إجمالي تكوين رأس المال, مقاسة بمؤشر إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من إجمالي الناتج المحلي, وبناء على دراسة (سليم 2003) يؤثر إجمالي تكوين رأس المال تأثيراً طردياً على فرص العمل في المملكة العربية السعودية. بينما يعبر u عن المتغير العشوائي للنموذج.

وتم الاعتماد على منظمة العمل الدولية في الحصول على بيانات المتغير التابع, بينما تم الاعتماد على بيانات السوق المالية السعودية تداول في الحصول على بيانات المتغير المستقل, وتم الاعتماد أيضاً على بيانات البنك الدولي, و بيانات مؤسسة النقد في الحصول على المتغيرات الأخرى.

**3/1. تحليل الارتباط:**

يمكن توضيح علاقة الارتباط بين المتغير التابع Y)) فرص العمل, والمتغير المستقل (X) الخصخصة من خلال مصفوفة الارتباط, حيث يتضح من جدول(1), وجود علاقة ارتباط خطي سالب بين (Y) و(X2)حيث أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (-0.067), كما يمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط خطي سالب بين ((X3 و(X2)حيث أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (-0.156), ويتضح أيضاً وجود علاقة ارتباط خطي متوسط بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X1) حيث أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.407) بما يدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين.

**جدول(1): مصفوفة الارتباط**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **Y** | **X1** | **X2** | **X3** | **X4** |
| **Y** | 1.000000 |  |  |  |  |
| **X1** | 0.407328 | 1.000000 |  |  |  |
| **X2** | -0.067033 | -0.111392 | 1.000000 |  |  |
| **X3** | 0.336705 | 0.061157 | -0.156014 | 1.000000 |  |
| **X4** | 0.335883 | 0.566228 | -0.181696 | 0.351912 | 1.000000 |

**المصدر:** أعد بواسطة الباحثة, اعتماداً على بيانات الدراسة.

وتفيد هذه النتائج بانخفاض احتمال وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات, والتي هي أحد المشكلات القياسية التي قد تؤثر سلباً على دقة نتائج التقدير.

**3/2. تحليل سكون السلاسل الزمنية:**

يعتبر اجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية من أهم متطلبات تقدير النموذج القياسي, حيث يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية وتحديداً اذا كانت المتغيرات ساكنة ومستقرة. ويوجد عدة اختبارات للتعرف على سكون السلاسل الزمنية بدلالة جذر الوحدة, حيث تم استخدام في هذه الدراسة اختبارين فقط وهما اختبارAugmented Dickey , واختبار Phillips-Perron (حمود 2007).

**جدول(2): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **Unit root test** | **Exogenous** | **Prob.** | **t-statistic** | **variable** |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | constant | 0.0481 | -3.011279 | **Y** |
| Phillips-Perron test statistic | constant | 0.0867 | -3.011279 | **X1** |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | constant | 0.0000 | -20.61728 | **X2** |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | constant | 0.0174 | -3.490222 | **X3** |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | constant | 0.0952 | -3.276428 | **X4** |

**المصدر:** أعد بواسطة الباحثة, اعتماداً على بيانات الدراسة.

يتضح من جدول(2), أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة جميعها ساكنة عند 10%, وبالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

**3/3. نتائج تقدير النموذج القياسي:**

يعتمد تقدير النموذج القياسي[[8]](#footnote-8) لهذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية, حيث يلاحظ من جدول(3), أن قيمة اختبار(Durbin-Watson) تساوي ((1.69 ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. ويمكن الاعتماد على هذه النتائج في الحكم على طبيعة ونوع العلاقة . ويعبر جدول(3) أيضاً عن العلاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل فرص العمل، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية (X1)والتي تعبر عن الخصخصة, في حين لم تثبت معنوية X2 و X3.

وتفيد النتائج بأن زيادة عدد الشركات التي تم خصخصتها بشركة واحدة سيرفع نسبة التشغيل إلى اجمالي عدد السكان بـ 0.002% أي أن هناك علاقة معنوية وطردية بين المتغيرين Y و X1 كما ورد في فرضة الدراسة. وبالمقابل, عند النظر إلى قيمة (R2), والتي تساوي (0.264146) فهذا يعني أن المتغيرات المستقلة جميعها تفسر 26% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y) والذي يمثل فرص العمل في المملكة العربية السعودية, والنسبة المتبقية تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي u. وتشير Prob(F-statistic) والتي تساوي(0.098720) عند 10% وهي أكبر من 0.05)) ويدل ذلك إلى جودة النموذج القياسي ككل, أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائياً.

**جدول(3): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |
| 0.0567 | 2.022898 | 0.001064 | 0.002153 | X1 |
| 0.1188 | 1.630002 | 0.000973 | 0.001586 | X3 |
| 0.8956 | 0.132844 | 1.37E-45 | 1.82E-46 | X2 |
| 0.0410 | -2.184537 | 0.007605 | -0.016613 | C |
|  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| R-sauared  F-statistic | 0.264146  2.393100 | Durbin-Watson stat | |  | 1.686114 |
| Prob(F-statistic) | 0.098720 |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |

**النتائج والتوصيات**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الخصخصة على فرص العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). حيث اعتمدت الدراسة في تحليل أثر الخصخصة وفرص العمل على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة, وتوصلت الدراسة من خلال نتائج الإطار النظري إلى أن النظريات لم تتطرق لدراسة العلاقة المباشرة بين الخصخصة وفرص العمل, ولكن هناك نظريات تفسر آلية الاقتصاد الحر والاقتصاد المركزي, والتي تندرج تحتها نظرية النظام الرأسمالي والاشتراكي والمختلط, وأيضاً النظريات التي تخص فرص العمل مثل نظرية التشغيل والتوظف لكينز.

وسعت الدراسة من خلال الإطار التحليلي إلى توضيح تجربة الخصخصة في المملكة العربية السعودية وتطور سوق العمل السعودي, وتم التوصل إلى أن المملكة أولت اهتماماً كبيراً لسياسة الخصخصة في السنوات الأخيرة من خلال رغبتها في رفع كفاءتها الاقتصادية. وأظهرت نتائج النموذج القياسي العلاقة الموجبة بين الخصخصة وفرص العمل, مما يدل على توافقه مع نتائج الإطارين النظري والتحليلي. وبالتالي تم قبول فرضية الدراسة التي تنص على: "تؤدي زيادة الخصخصة إلى زيادة معدل فرص العمل في المملكة العربية السعودية". وتوصلت الدراسة إلى أن المتغير المستقل الخصخصة معنوي بإشارة متوافقة مع الفرضية.

وتؤكد هذه النتائج على الأثر الإيجابي للخصخصة مختلفة عن ما ورد في الدراسات, حيث تؤكد دراسة (لطفي,2010) على الأثر السلبي على سبيل المثال, حيث أن دولة مصر انتهجت سياسة الخصخصة في عام 1970, حيث تعتبر شركة الاتصالات المصرية من أهم الشركات التي تم خصخصتها, فقد تم تحويلها إلى شركة مساهمة في عام 2005, وأن عدد من جرى تسريحه من شركات قطاع الاتصالات قد بلغ حوالي 610 ألاف عامل وموظف.

وتوصي الدراسة من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج بالاهتمام بسياسة الخصخصة والمضي قدماُ في انتهاج هذه السياسة لما لها من آثار إيجابية في المملكة العربية السعودية, من خلال تنويع الاقتصاد, ورفع الكفاءة الاقتصادية, وزيادة مساهمة القطاع الخاص. وبشكل خاص يؤدي الاهتمام بسياسة الخصخصة إلى زيادة فرص العمل والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها المملكة؛ لأن الشركات التي يتم خصخصتها سوف تزيد من انتاجيتها وكفاءتها مما يخلق مزيد من فرص العمل. كما توصي الدراسة بزيادة الأبحاث المستقبلية حول موضوع الخصخصة وآثارها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية, في ضوء ما يتوافر لاحقاً من بيانات اكثر دقة وتفصيلاً, حيث شكل نقص هذه البيانات قيداً مهماً عند اجراء الدراسة الحالية.

**المراجع العربية:**

احمد, ف. (2011). "الخصخصة في المملكة العربية السعودية." المجلة العربية للاقتصاد 012: 23-106.

الامين, م. (2008). أثر الخصخصة على أداء المؤسسات العامة بالتطبيق على قطاع الاتصالات بالسودان 1995 - 2006م. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة أم درمان.

الجزاف, م. (1996). "تجارب دولية في الخصخصة : دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلاندا والمكسيك." مجلة العلوم الاجتماعية 003(440): 150-200.

الخير, ج. (2008). اثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن العمل. القاهرة, دار شتات للنشر والتوزيع.

السوق المالية السعودية تداول. "ملف الشركة" http://www.tadawul.com.sa.

الغرف التجارية الصناعية (2014). "التقرير السنوي" رقم 5.

القضاة, ح. (2007). اتجاهات العاملين نحو الخصخصة و أثر ذلك على الرضا الوظيفي: دراسة حالة شركة مياه العقبة. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة عمان.

الهيئة العامة للإحصاء (2014). "الكتاب الإحصائي" رقم 50.

بري, ز. (2005). خصخصة المشروعات العامة. الرياض, النشر العلمي والمطابع.

جلال, م. (1974). النظام الاقتصادي المختلط. لبنان, دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع.

حامد, ا. (2006). اتجاهات العاملين نحو الخصخصة و أثر ذلك على الرضا الوظيفي: دراسة حالة شركة مياه العقبة. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الاردنية.

حبش, ح. (2011). الخصخصة واثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام. سوريا, منشورات الحلبي الحقوقية.

حمزة, ب. (2003). "أثر برنامج الخصخصة في كفاءة اتصال الخدمات بالمملكة العربية السعودية : دراسة تطبيقية على مرفق الاتصالات السعودي بمحافظات جدة والعاصمة المقدسة والطائف." مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية **004**(007): 60-96.

ديوب, ح. (2006). "المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة." مجلة جامعة بابل **033**(026): 90-130.

سالم, م. (1997). الانظمة الاقتصادية. السودان, دار ابو البراء للنشر والتوزيع.

عامرية, ف. (2010). الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية. الاردن, دار اسامة للنشر والتوزيع.

عبدالرحيم, ز. (2011). إدارة الخصخصة بين النظرية و التطبيق. عمان, دار الراية للنشر والتوزيع.

عبدالله, ب. (1987). النظرية الرأسمالية والتطبيق. الجزائر, دار الكتب العربية.

عبدالمطلب, ع. (2004). التطورات في مفهوم العمل. سوريا, دار الحلبي للنشر والتوزيع.

عمر, ا. (2007). التشغيل واثره على الاقتصاد. عمان, دار الكتاب الاردنية.

قرنفل, ح. (2006). الشغل بين النظرية الاقتصادية والحركة الانتقالية. الدار البيضاء, دار افريقيا الشرق.

كينز, ج. (1936). ترجمة:كروقمان, النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود.

لطفي, ع. (2010). برنامج الخصخصة في الوطن العربي. العراق, دار الفلاح للنشر.

محمد, م. (2008). أثر سياسة الخصخصة على أداء مشروعات القطاع العام السودانية المخصخصة دراسة حالة: مصنع النيل للأسمنت ربك 1998 - 2006 م. رسالة دكتوراة غير منشورة, جامعة أم درمان.

مؤسسة النقد العربي السعودي (2014). "الإحصائيات السنوية".

مهدي, أ. (2010). اثر الخصخصة على الأداء المالي: مشروعات القطاع العام الليبية المخصخصة: دراسة حالة مصنع الفلاح الليبي للمواد الغذائية من عام 1985 - 1990م. رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة أم درمان.

**المراجع الاجنبية:**

Al-Ahmar, M. (1988). Prospects for Privatization in Saudi Arabia. Montana State University.

International Labour Organization. "Key Indicators of the Labour Market"

1. بكالوريوس الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود . [↑](#footnote-ref-1)
2. أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود. [↑](#footnote-ref-2)
3. يمثل السهم نصيباً عينياً أو نقدياً في رأس مال الشركة قابل للتداول ويعطي مالكه حقوقاً خاصة (حمزة 2003). [↑](#footnote-ref-3)
4. تهدف البيئة الاقتصادية إلى حصر موارد المجتمع المادية والبشرية ومحاولة استخدامها بصورة مُثلى بهدف إشباع حاجات الافراد (احمد 2011). [↑](#footnote-ref-4)
5. لمعرفة المزيد حول آثار الخصخصة يمكن الرجوع إلى (حامد 2006, عمر 2007, لطفي 2010). [↑](#footnote-ref-5)
6. يقدر خط الفقر عالمياً بحوالي دولاراً أميركياً واحداً في اليوم للفرد، حيث عاد البنك الدولي في عام 2008 ورفع هذا الخط إلى (1.25) دولار عند مستويات القوة الشرائية (لطفي 2010). [↑](#footnote-ref-6)
7. لمعرفة المزيد حول مصطلح سوق العمل المحكم انظر (قرنفل 2006). [↑](#footnote-ref-7)
8. باستخدام برنامج (Eviews8). [↑](#footnote-ref-8)